الفصل الخامس

الخدمات الاجتماعية والمرافق العامة

(١) الخدمات الاجتماعية

سبق أن ذكرنا أنه طبقا لقانون الحكم المحلي الذي صدر فى عام ١٩٦٠ فإن الوحدات المحلية هي المسئولة عن توفير الخدمات الاجتماعية بأنواعها المختلفة فى القرية الرئيسية والقرى التابعة والعزب والنجوع. وتدير هذه الوحدات أجهزة منتخبة يعاونها الفنيون الذين يديرون وحدات الخدمات المختلفة. ويغطي الريف حاليا ١٠٧٦ وحدة إدارة محلية. ولكن نظرا لمحدودية الإمكانات المادية والبشرية بهذه الوحدات الإدارية المحلية، فقد قامت الوزارات المركزية بتنفيذ برامجها فى القرى بصورة مباشرة، وتقلص دور الوحدات الإدارية المحلية إلى حد كبير. وفيما يلي موجز للخدمات الاجتماعية الحالية بالريف المصري:

١ - التعليم

لقد كانت المدرسة الإلزامية هي الوحدة التعليمية الوحيدة المتاحة في القرية المصرية. ثم توسع التعليم في العقود الأخيرة توسعا كبيرا في الريف.

obeikandl.com

فأصبح عدد المدارس حاليا بالريف حوالي ١٥ ألف مدرسة علاوة على ٣٠٠٠ مدرسة مجتمع (مدرسة الفصل الواحد). وبذلك أصبح التعليم الأساسى بحلقتيه الابتدائية والإعدادية متاحا لأغلب القرى، أما المرحلة الثانوية فمازالت المدينة تستأثر بها إلى حد كبير. وعلى أبناء الريف الذين يرغبون في مواصلة الدراسة أن يلتحقوا بالمدارس الثانوية في المدن القريبة. كذلك امتد إلى بعض القرى التعليم الأزهري بحلقتيه الابتدائية والإعدادية مما يؤهل الدارسين إلى الالتحاق بالمعاهد الدينية بالمدن لاستكمال المرحلة الثانوية. وفيما يلي الخدمات التعليمية: الابتدائية والإعدادية والثانوية.

التعليم في المرحلة الأساسية الابتدائية والإعدادية والمرحلة الثانوية

- **التعليم الابتدائي العام**

بلغ عدد تلاميذ الحلقة الابتدائية بالجمهورية في العام الدراسي ١٩٩٦/٩٥ حوالي ٧,٥ مليون تلميذ يمثلون ١٢,٦٠% من جملة السكان وعدد تلاميذ الريف حوالي ٤,٢ مليون تلميذ أي نحو ١٢,٤٠% من سكان الريف.

وقد بلغ عدد المدارس الابتدائية على مستوى الجمهورية في عام ٨٧/٨٦ ١٣٤٨٨ مدرسة منها ٨٩٣٣ بالريف، وبلغ مجموع المدارس الابتدائية في عام ٩٦/٩٥ ١٦١٨٨ مدرسة بزيادة قدرها ٢٠% عن عام ١٩٨٧/٨٦.

ويوضح الجدول الآتي متوسط عدد المدارس والفصول والتلاميذ والمدرسين في ريف الوجهين البحري والقبلي عام ١٩٨٦.

جدول رقم (٥-١) متوسط عدد المدارس الابتدائية والفصول والتلاميذ بالقرية

البيـــــان	المدارس	الفصول	التلاميذ	المدرسون
الوجه البحري	٢,١	٢٠	٧٥٨	٣٣
الوجه القبلي	٢,٠	١٩	٧٩٣٠	٣١

المصدر: التخطيط العام للقرية المصرية – مركز بحوث الإسكان والبناء – يونية ١٩٩٩

- **التعليم الابتدائي الأزهري**

بلغ عدد المعاهد الأزهرية الابتدائية ٩١٠ معاهد، وعدد التلاميذ حوالي ٢٥٠٠٠٠ في عام ١٩٨٧/٨٦ ثم ارتفع عدد المعاهد إلى ٢٢١٢ معهدا، وعدد التلاميذ إلى حوالي ٧٠٠٠٠٠ في عام ١٩٩٦/٩٥.

- **التعليم الإعدادي العام**

بلغ عدد تلاميذ الحلقة الإعدادية بالجمهورية في العام الدراسي ١٩٩٦/٩٥ حوالي ٣,٥ مليون تلميذ يمثلون ٥,٩% من جملة السكان. كما تبلغ نسبة تلاميذ الريف في عام ١٩٨٧/٨٦ حوالي ٣,٩% من جملة سكان الريف بينما كانت هذه النسبة على مستوى الجمهورية ٤,٧% في ذلك العام. ومن الجدير بالملاحظة أنه لا يوجد حصر لأعداد تلاميذ الحضر أو الريف كل على حدة إذ أن أعداداً كبيرة من أبناء الريف يلتحقون بالمدارس الإعدادية في المراكز الحضرية المجاورة.

وقد بلغ عدد المدارس الإعدادية على مستوى الجمهورية في عام ١٩٨٧/٨٦ ٣٦٨٤ مدرسة منها ٢٠٦٨ بالريف، وبلغ مجموع المدارس الإعدادية في عام ١٩٩٦/٩٥ ٦٧٣٢ مدرسة بزيادة قدرها ٨٢% عن عام ١٩٨٧/٨٦.

ويوضح الجدول الآتي متوسط عدد المدارس والفصول والتلاميذ والمدرسين بالقرية في الوجه البحري والقبلي عام ١٩٨٧/٨٦، أي أنه في كل قريتين في المتوسط توجد مدرسة إعدادية وبالمدرسة حوالي ١٢ فصلا و ٥٠٠ تلميذ و٢٤ مدرسا.

جدول رقم (٥-٢) متوسط عدد المدارس والتلاميذ بالقرية

البيان	المدارس	الفصول	التلاميذ	المدرسون
الوجه البحري	٠,٥	٦,٥	٢٧٢	١٣
الوجه القبلي	٠,٥	٥,٦	٢٢٤	١١
إجمالي الريف	٠,٥	٦,٢	٢٥٥	١٢

المصدر: المسكن الريفي والتخطيط العمراني للقرية المصرية – ديسمبر ١٩٨٨

- **التعليم الإعدادي الأزهري**

بلغ عدد المعاهد الأزهرية الإعدادية ٥٧٥ وعدد التلاميذ حوالي ١٠٨٠٠٠ تلميذ في عام ١٩٨٧/٨٦ بنسبة ٠,٢٢% من سكان مصر ثم ارتفع عدد المعاهد عام ١٩٩٦/٩٥ إلى ١٢٣٨ معهدا وعدد التلاميذ إلى ٢٣٠٦٠٠ بنسبة ٠,٣٩% من سكان مصر.

- **التعليم الثانوي العام**

بلغ عدد تلاميذ المرحلة الثانوية في العام الدراسي ١٩٩٦/٩٥ ٢,٦٠٣ مليون تلميذ، منهم ٨١٧ ألفاً بالتعليم العام و ١,٧٨٥ مليون بالتعليم الفني. وحسب تعداد ١٩٨٦ فقد بلغ مجموع التلاميذ بالجمهورية في المرحلة الثانوية حوالي ١,٥ مليون تلميذ منهم حوالي ١٥٥,٥ ألف بالريف بما يمثل ١٠,٤% من إجمالي تلاميذ الثانوي في مصر. ولايمثل هذا العدد تلاميذ الثانوي من سكان الريف لأن غالبيتهم يتلقون تعليمهم

obeikandl.com

في المدارس الثانوية بالمدن، وعليه فلا يمكن الفصل بين أعداد الثانوي من سكان الريف ونظائرهم من الحضر كما هو الحال بالنسبة للحلقة الإعدادية من التعليم الأساسى. وقد بلغ إجمالي المدارس الثانوية في عام ١٩٨٧/٨٦ ١٨٥٨ مدرسة منها ٤١٣ مدرسة بالريف بما يمثل ٢٢% من إجمالي المدارس الثانوية بالجمهورية كما هو مبين بالجدول التالي.

جدول رقم (٥-٣) توزيع عدد المدارس الثانوية حسب نوع التعليم

البيـــان	ثانوي عام	ثانوي صناعي	ثانوي تجاري	ثانوي زراعي	جملة
في الحضر	٦٧٣	١٨٥	٥٢٩	٥٨	١٤٤٥
في الريف	٢٥٧	٧	١٣٧	١٢	٤١٣
الجملة	٩٣٠	١٩٢	٦٦٦	٧٠	١٨٥٨
النسبة المئوية	%٥٠,١	%١٠,٣	%٣٥,٨	%٣,٨	%١٠٠

المصدر: التخطيط العمراني للقرية المصرية – يونية ١٩٩٩ – مركز بحوث الإسكان والبناء.

- **التعليم الثانوي الأزهري**

في عام ١٩٨٧/٨٦ بلغ عدد المعاهد الأزهرية ٣١٩ معهدا وعدد التلاميذ ٦٨٦٠٠ بنسبة ٠,١٤% من جملة السكان، ثم ارتفع عدد المعاهد إلى ٦٨٦ وعدد التلاميذ إلى ١٦٠٧٠٠ بنسبة ٠,٢٧% من جملة السكان في عام ١٩٩٦. وكما هو الحال في التعليم الثانوي العام فإنه يصعب فصل عدد التلاميذ من سكان الريف عن العدد الإجمالي وذلك لأن غالبيتهم يتلقون التعليم الثانوي الأزهري بالمدن القريبة منهم.

مما سبق يتضح أن نسبة عدد التلاميذ بالحلقتين الابتدائية والإعدادية من التعليم الأساسى إلى عدد السكان الإجمالي بالريف تقترب كثيرا من النسبة المماثلة على مستوى الجمهورية، وهذا يدل على إقبال سكان الريف على

التعليم العام بمراحله المختلفة، وأن الفرق في هذا المجال بين الحضر والريف ليس كبيرا.

وبمقارنة عدد التلاميذ بالدراسة الابتدائية بعدد السكان في الريف في سن هذه المرحلة (٦-١٢سنة) يتبين أن نسبة التسرب تبلغ حوالي ١٦% وعلى مستوى الجمهورية تبلغ نسبة التسرب في هذه الحلقة حوالي ١٣%. وأيضا بإجراء هذه المقارنة في سن الحلقة الإعدادية (١٢-١٥ سنة) في نفس العام الدراسي ١٩٨٧/٨٦ يتبين أن نسبة التسرب تبلغ حوالي ٢٧% على مستوى الجمهورية بزيادة ملحوظة عن نسبة التسرب في الحلقة الابتدائية. ولا شك أن نسبة التسرب في الريف في مراحل التعليم المختلفة أعلى من نظيرتها في الحضر وذلك للظروف الاجتماعية والاقتصادية الخاصة بالريف.

مشروعات الهيئة العامة للأبنية التعليمية

أنشأت وزارة التربية والتعليم الهيئة العامة للأبنية التعليمية في عام ١٩٩١ لكي تتولى إنشاء مدارس التعليم العام بمراحله المختلفة. وفى تقرير للهيئة العامة للأبنية التعليمية بلغ عدد المدارس التي أنشئت بالريف فى الفترة من ١٩٩٢ إلى ١٩٩٩م ٦٩٤٥ مدرسة بتكلفة حوالي ٧ مليارات جنيه. أما عدد المدارس التي أنشئت بالحضر فى هذه الفترة فقد بلغ ٣١٢٠ مدرسة أي أقل من نصف عدد المدارس التي أنشئت بالريف وبتكلفة حوالي ٣ مليارات جنيه. وهذا يعني الاهتمام الكبير بالتعليم الريفي خلال السنوات الأخيرة كما هو واضح من الجدول التالي:

جدول رقم (٥-٤)

عدد المدارس التي أنشأتها الهيئة العامة للأبنية التعليمية

خلال الفترة من ١٩٩٢ إلى١٩٩٩

البيـــان	إجمالي عدد المدارس	عدد مدارس الحضر	عدد مدارس الريف
٩٣/٩٢ – ٩٦ / ٩٧	٧٥٠٠	٢٣٢٥	٥١٧٥
٩٧ / ٩٨	١٥١٣	٤٦٩	١٠٤٤
٩٨ / ٩٩	١٠٥٢	٣٢٦	٧٢٦
إجمالي عدد المدارس	١٠٠٦٥	٣١٢٠	٦٩٤٥
إجمالي التكلفة بالألف	١٠٠٠٠٠٠٠	٣١٠٠٠٠٠	٦٩٠٠٠٠٠

المصدر : بيان بإنجازات الهيئة العامة للأبنية التعليمية عام ٢٠٠٠.

وترتبط الحالة التعليمية ارتباطا وثيقا بالتغير الاجتماعي والاقتصادي الـــذي شهده المجتمع الريفي فى السنوات الأخيرة حيث يظهر تأثير ارتفاع نســـبة المتعلمين بالقرى فى تناقص الخصوبة بدرجة كبيرة وتأخر سن الزواج، إلى جانب تطلع الأجيال الجديدة إلى مستويات اقتصادية أعلـــى، والرغبـــة فـــى تحسين الأحوال السكنية والتشبه بسكان المدينة.

٢ – الخـــدمـــات الصحـــية

توسعت أيضا الخدمات الصحية بالريف توسعا كبيرا فبعد أن كان فى مصر ٢٢٢ مجموعة صحية عام ١٩٥٢ فقط صار عدد وحدات القطاع الريفي فى مجال الصحة ٢٩٤٨ وحدة عام ١٩٩٦ و ٣٤٠٦ وحدة فى عام ١٩٩٨. كما صار عدد الأسرة بالمستشفيات الريفية ١٠٩٣٣ ســـريراً فـــى عـــام ١٩٩٦ و١١٥٠٨ فى عام ١٩٩٨. وتشتمل الوحدات الصحية على أقســـام لرعايـــة الأمومة والطفولة وعلاج الأمراض المتوطنة ورعاية الصحة المدرسية. لقد انتشرت الخدمات الصحية بالريف حتى يمكن القول إن ٩٦% مـــن ســـكان

الريف يقيمون على بعد أقل من ٥ كيلومترات من خدمة صحية (وذلك كما جاء فى دراسة أجرتها منظمة الصحة العالمية على الخدمات الصحية الريفية فى مصر).

الطب الوقائي:

لقد حققت الخدمات الصحية في مجال الطب الوقائي في الريف إنجازات جمة، منها:

- تحصين الأطفال ضد الدرن وشلل الأطفال والدفتريا والتتانوس والحصبة والالتهاب الكبدي.
- خفض وفيات الأطفال إلى ربع ما كانت عليه من خمسين عاما بعد تقليل الإصابة بالحصبة تطعيما، وتقليل وفيات الإسهال بمقاومة الجفاف بالمحاليل منذ ١٩٧٨.
- القضاء على شلل الأطفال كمشكلة صحية.
- القضاء على مشكلة الانكلستوما.
- خفض شدة الإصابة بالبلهارسيا فقد انخفض معدل انتشار البلهارسيا إلى أقل من ١٠% بالوجه القبلي وإلى أقل من ٥% في الوجه البحري.
- السيطرة على انتشار الأمراض المعوية بشكل وبائي بالريف.
- الرعاية الطبية المنظمة لتلاميذ المدارس بالريف.
- القضاء على الملاريا كمشكلة صحية في مصر.

الطب العلاجي:

رغم توفر ما يقرب من ١١٠٠٠ سرير بالريف إلا أنه من الملاحظ تدني أداء المستشفيات الريفية، وذلك لعدم توافر التخصصات الأساسية والأجهزة

obeikandl.com

والمعدات الطبية اللازمة لها مع عدم توافر أخصائيين على درجة كافية من التدريب والخبرة. وقد دفع هذا الوضع بنسبة كبيرة من سكان الريف إلى التدفق على مستشفيات المدينة لتلقي خدمة طبية على مستوى أفضل، حيث تتوافر تخصصات طبية متعددة في المجال الجراحي والباطني والكشفي لايجدونها في مستشفياتهم القروية.

ولكن الخدمات الصحية بالريف –سواء أكانت مستشفيات قروية أم وحدات صحية– تعاني الكثير من أوجه القصور، والتي منها:

- عدم وجود نظام المحافظ العائلية والبطاقات الصحية ونظام الإحالة.
- عدم إقبال الأطباء والممرضات والفنيين على الإقامة في الريف لعدم توافر الحوافز الكافية وكذلك عدم تحقيق حاجة العاملين في القطاع الصحي الريفي إلى رفع مستواهم وقدراتهم للقيام بعملهم من خلال دورات تدريبية منتظمة.
- عدم ربط المستشفيات القروية والوحدات الصحية مع المستشفيات بالمدن والمراكز الحضرية والمستشفيات التعليمية في وحدة علاجية متكاملة حتى لا تكون المستشفيات الريفية بمعزل عن التطور السريع في المجال الطبي.
- عدم توافر الدواء لقطاع الريف بدرجة كافية.
- قصور مشاركة المواطنين في تحسين البيئة والتعاون مع البرامج الصحية.
- عدم الاهتمام الكافي بتحسين البيئة والتثقيف الصحي وتسجيل البيانات والإحصائيات الحيوية الخاصة بالصحة العامة في الريف.

٣ - الخدمات الاجتماعية

بلغ عدد الوحدات الاجتماعية التي تخدم الريف عام ١٩٩٦ حوالي ١١٣٤ وحدة. وتعمل هذه الوحدات على تنمية المجتمعات المحلية والتكوين المهني والتأهيل الاجتماعي ورعاية شئون المرأة ومشروعات الخدمة العامة بالإضافة إلى تشجيع الجهود الشعبية والتطوعية ودعمها ومدها بالخبرات الفنية. كما تهتم بالأنشطة التي تعمل على حماية ورعاية الأسرة والطفولة وتحقيق الضمان الاجتماعي.

وقد بدأت وزارة الشئون الاجتماعية (التضامن الاجتماعى) مشروع الأسر المنتجة واستمر تطوره واتساعه حتى بلغ عدد الأسر المنتجة حوالي نصف مليون أسرة حاليا. كذلك انتشرت جمعيات الرعاية الاجتماعية والتنمية المحلية - وهي جمعيات أهلية - حتى أصبحت تغطي أغلب القرى، ولكن نشاطها ما زال محدودا لعدم وفرة الإمكانات وقلة تجارب المجتمع فى التعامل معها، وذلك برغم تطور أعدادها بمختلف أوجه النشاط من ٣٣٨٣ جمعية عام ١٩٩١ إلى ٤٩٧٧ جمعية عام ١٩٩٦ بمعدل جمعية لكل نحو ١٢ ألف نسمة.

٤ - الجمعيات التعاونية الزراعية

أدخلت الدولة نظاما جديدا لتسهيل العمليات الزراعية في بداية الستينيات بعد تطبيق قوانين الإصلاح الزراعي وتقييد حرية الاتجار في المحاصيل الزراعية وهو نظام الجمعية التعاونية الزراعية التي تهدف الى تقديم المعونة للفلاح في تدبير التقاوي والأسمدة والمبيدات الزراعية، وكذلك تأجير بعض الآلات الزراعية مع سداد ثمن هذه الخدمات خصما من ثمن محاصيله التي تتولى هذه الجمعيات تسويقها

حسب الأسعار التي تحددها الدولة. وقد أدى هذا النظام خدمات كبيرة للفلاح المصري في هذه الحقبة وساعده كثيرا في مجال الانتاج والتسويق الزراعي. وانتشرت هذه الجمعيات حتى غطت أغلب قرى مصر. وقد نتج عن هذا النظام الزراعي في معظم القرى الرئيسية في مصر زيادة أعداد الموظفين الحكوميين داخل القرية. وبالتالي بدأت تنتشر نماذج سكنية جديدة للموظفين تختلف عن بيت الفلاح التقليدي (شقق في عمارات من خمسة طوابق). وقد نتج عن ذلك الحاجة الى خدمات مهنية وحرفية جديدة بالقرية.

(٢) المرافق العامة

١ - مشروعات مياه الشرب:

فى عام ١٩٣٦ أنشئت مصلحة الشئون القروية وتضمنت اختصاصاتها توصيل مياه الشرب النقية إلى القرى. فقامت بعدة مشروعات فى ريف مديريتي الفيوم والدقهلية على أن تتبعها مشروعات شبيهة فى بقية المديريات (المحافظات). فكانت هذه المشروعات تمثل بدايات تولي الدولة مسئولية توصيل مياه الشرب إلى القرى. ومن الجدير بالذكر أنه كان ضمن هذه المشروعات إنشاء حمامات عامة ومغاسل شعبية. وفى عام ١٩٥٢ أنشئت وزارة الشئون البلدية والقروية، وكان من اهتماماتها الرئيسية تعميم مياه الشرب بالريف المصري. فقامت بالعديد من المشروعات كان من أهمها مشروع العباسة بشرق الدلتا.

ومنذ عام ١٩٦٠ قامت الدولة باستكمال مشروعات مياه الشرب وذلك طبقا لخطة عامة تهدف إلى مد جميع القرى والعزب والنجوع بمياه الشرب.

ووضعت الخطة فى الاعتبار الزيادة المطردة فى السكان وزيادة معدل استهلاك المياه الذي ارتفع حينئذ إلى ٦٠ لتراً للفرد يوميا، ووفرت الدولة الاعتمادات اللازمة لبدء تنفيذ هذه الخطة.

وفى عام ١٩٨٠ أعيدت دراسة المخطط القومي لمياه الشرب على مستوى الدولة وتحدد فى هذه الدراسة الموقف العام لمياه الشرب بكل محافظة ووضعت أولويات لتنفيذ مشروعات مد شبكات المياه. وأوضحت الدراسة كيفية زيادة كفاءة مرافق مياه الشرب فى المحافظات المختلفة.

وفى عام ١٩٩٦ بلغ عدد المباني السكنية الريفية المزودة بمياه الشرب من الشبكات العامة حوالي ٣ ملايين مبنى تمثل ٤٥% من إجمالي المباني السكنية. وتتفاوت هذه النسبة بين المحافظات: فقد بلغت ٥٠,٤% في ريف محافظات الوجه البحري و ٣٨,٣% بمحافظات الوجه القبلي و ٤١,٢% بريف محافظات الحدود. والمباني المزودة بمياه الشرب من الآبار الارتوازية تمثل ١,٣٨ مليون مبنى تمثل ٢١% من إجمالي المباني السكنية. وظل حوالي ٢،٢ مليون مبنى يمثلون ٣٤% من إجمالي المباني السكنية غير مزودة بمياه الشرب، كما يوضح ذلك الجدول الآتي:

جدول رقم (٥-٥) توزيع المباني حسب اتصالها بشبكات المياه بريف المحافظات

البيان	مبان متصلة بالشبكة العامة (بالألف)		مبان متصلة بشبكات أخرى (بالألف)		مبان غير متصلة بشبكات مياه (بالألف)		إجمالي (بالألف)	
الوجه البحري	١٧٦٥	٥٠,٤%	٦٨٩	١٩,٧%	١٠٤٨	٢٩,٩%	٣٥٠٢	١٠٠%
الوجه القبلي	١١١٣	٣٨,٣%	٦٦٨	٢٣,٠%	١١٢٦	٣٨,٧%	٢٩٠٧	
محافظات الحدود	٣٥	٤١,٢%	٢٢	٢٦,٦%	٢٧	٣٢,٢%	٨٤	

المصدر: نتائج تعداد عام ١٩٩٦ - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء.

ومن الجدير بالذكر أن البحوث الميدانية التي أجريت مؤخرا تؤكد أن القرى التي اتصلت مساكنها بشبكات المياه النقية قد ارتفع منسوب المياه الجوفية بها لدرجة الخطورة بسبب عدم توافر شبكات الصرف الصحي بقدرة متعادلة مع قدرة شبكات المياه. وقد أدى ارتفاع المياه الجوفية إلى تلوث بيئي واختلاط الصرف الصحي بمياه الشرب -كما سبق ذكره- وكذلك أدى إلى أن المباني الريفية -خصوصا المباني الطينية- أصبحت مهددة بالانهيار.

٢ - الصرف الصحي:

بدأت بعض المحافظات بمعاونة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في إنشاء شبكات الصرف الصحي بالقرى وكذلك عمليات تنقية المياه المجمعة قبل صرفها في المصارف. واختيرت بعض القرى لإنشاء هذه المشروعات في محافظات دمياط والمنوفية والدقهلية والشرقية. واتبعت في إنشاء عمليات التنقية عدة طرق مختلفة أساسها المعالجة البيولوجية المعتمدة على التهوية. وقد بلغت المساكن الريفية التي تصرف على شبكات عامة ٦٣١ ألف مسكن تمثل حوالي ١٠% من إجمالي المساكن الريفية حسب إحصائيات عام ١٩٩٦. وتتفاوت هذه النسبة بين المحافظات: فتبلغ ١٢,٧% بريف محافظات الوجه البحري و ٦,٣% بمحافظات الوجه القبلي و ٤,٤% فقط بريف محافظات الحدود كما هو مبين بالجدول التالي:

جدول رقم (٥-٦) توزيع المباني حسب اتصالها بالصرف الصحي بريف المحافظات

البيان	شبكة عامة (بالألف)		شبكات أخرى (بالألف)		لا يوجد (بالألف)		إجمالي (بالألف)	
الوجه البحري	٤٤٤	١٢,٧%	٢٦٦٤	٧٦,١%	٣٩٤	١١,٢%	٣٥٠٢	١٠٠%
الوجه القبلي	١٨٥	٦,٣%	٢١٠١	٧٢,٣%	٦٢١	٢١,٤%	٢٩٠٧	
محافظات الحدود	٤	٤,٤%	٥١	٦١,٢%	٢٩	٣٤,٤%	٨٤	

المصدر: نتائج تعداد عام ١٩٩٦.

ومن الملاحظ أن الكثير من القرى تصرف مباشرة على المصارف أو حتى على الترع. وقد أدى القصور فى الصرف الصحي إلى ارتفاع منسوب المياه الجوفية ارتفاعا كبيرا كما سبقت الإشارة إليه.

٣ - الكهرباء :

كانت المجالس البلدية والقروية تتولى إنارة بعض القرى بواسطة ديزل لتوليد الكهرباء. وفي عام ١٩٦٥ وضعت وزارة القوى والكهرباء خطة لكهربة ٢٢٠٠ قرية على مدى ٧ سنوات. إلا أنه في أواخر عام ١٩٦٥ تأجل المشروع ولم تتعد نسبة القرى التي تمت إنارتها ٤% من مجموع القرى. وفى عام ١٩٧١ دخل مشروع كهربة الريف مرحلة التنفيذ الفعلية عند انتهاء العمل بالسد العالي، وتم إنشاء هيئة كهرباء الريف وتم إدخال الكهرباء حتى الآن في ٤١٠٠ قرية و١٥٠٠ تجمع سكني يزيد على ١٠٠٠ نسمة و ٥٠٠٠ نجع وكفر. وقد بلغ عدد المباني السكنية الريفية المزودة بالكهرباء من الشبكات العامة في عام ١٩٩٦ - ٥,١ مليون مبنى تمثل ٧٩% من إجمالي المباني بالريف. وقد تفاوتت هذه النسبة في ريف المحافظات المصرية: فقد وصلت إلى ٨٦,٧% بمحافظات الوجه البحري والى ٧٠,٨% بمحافظات الوجه القبلي وإلى ٥٣,٣% بمحافظات الحدود كما هو مبين بالجدول التالي:

جدول رقم (٥-٧) توزيع المباني حسب اتصالها بالكهرباء بريف المحافظات

البيان	شبكة عامة (بالألف)		شبكات أخرى (بالألف)		لا يوجد (بالألف)		إجمالي (بالألف)	
الوجه البحري	٣٠٣٧	٨٦,٧%	٢١٤	٦,١%	٢٥٠	٧,٢%	٣٥٠	١٠٠%
الوجه القبلي	٢٠٥٨	٧٠,٨%	٢١٦	٧,٤%	٦٣٣	٢١,٠%	٢٩٠٧	
محافظات الحدود	٤٥	٥٣,٣%	١٢	١٤,٢%	٢٧	٣٢,٠%	٨٤	

المصدر: نتائج تعداد عام ١٩٩٦.